الأهالي

لماذا تنفجر فقّاعات النظام المالى العالمي؟

سعيد محيو

بعد انفجار فقاعة "الدوت.كوم" (المضاربة في قطاع تكنولوجيا المعلومات) وذوبان قطاع العقارات، يأتي الآن إفلاس مصارف كبرى، كانت مرتبطة بمضاربات مالية ضخمة في هذه المجالات.

بداية الأزمة الجديدة في "وول ستريت" انطلقت مع إعلان مؤسسة مالى ة عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكّد تنبُّؤات ألن غرسيبان، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كُبرى جديدة ستسير على درب "ليمان براذرز".

جذور الأزمة

لكن، ما أسباب هذه الأزمة؟ وهل هي عابرة سببها اضطراب سوق العقار أو انفصال الاقتصاد المالى عن الاقتصاد الحقيقي أو انخفاض، ثم ارتفاع أسعار الفائدة أو "مجرّد حركة تصحيحية في الأسواق المالى ة"، كما قال الرئيس الأمريكي بوش قبل يومين؟ أم أنها معضلة بنيوية (كما ترى "فاينانشال تايمز" الرأسمالية) سببها الأعمق العولمة النيو - ليبرالية المُنفلتة من عقالها والفجوة التي لا تني تتوسّع في داخل الدول بين الفقراء والأغنياء، والتضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية والطاقة؟

أنصار الرأسمالية الليبرالية يعتقدون جازمين بأنها أزمة عابرة ويتساءلون: ألَم يشهد النظام الرأسمالى مرات عديدة طوال المائتي سنة الماضية من عمره، سلسلة أزمات دورية كان يخرج منها دوماً، ليس فقط سالماً، بل أقوى؟ الى ست الأزمات تعبيرا عن السرّ الكبير الذي يمنح النظام الرأسمالى طاقته الهائلة على التجدّد والانبعاث من جديد "كما مع مصاصي الدّماء الذين يقومون دائماً من الموت"، على حدّ تعبير كارل ماركس، وهو: "التدمير الخلاق"؟

بعد كل من أزمات ١٨٧٦ و١٩٢٩ و١٩٧١ و١٩٩٧-١٩٩٨ و٢٠٠١، كان النظام الرأسمالى يعاين الدورة التقليدية انتعاش – ركود – انتعاش، ويثبّت أقدامه بعدها بشكل أفضل.

كل هذا قد يكون صحيحاً، لكن الصحيح أيضا أن الأزمة الرّاهنة قد لا تشبه تماماً الأزمات السابقة. كيف؟ خلال حقبة العولمة النيو - ليبرالية التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين، مرّت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، بعملية "لا تصنيع" أو نزع التصنيع)، انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية - القومية إلى الشكل المُتعولم الحالى من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوّثة إلى الصين والهند وغيرهما.

وترافق ذلك مع "تحرير" أسواق المال ونزع كل القيود المنظِمة لها، مما أدّى إلى هجرة جماعية للرساميل إلى "الجنّات الآسيوية" وأيضاً إلى تقسيم عمل دولي جديد: التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير والسلع "الخاصة" (الخدمات المالية) في المراكز الرأسمالية والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف.

هذا التطور لم يؤدِّ فقط إلى خلق بطالة واسعة النّطاق في الغرب، بل أيضاً إلى توسّع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة، فبات القطاع المالى في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولاً عن نصف النمو الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالى – العقاري في أمريكا حتى عام ٢٠٠٦، وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي.

لقد قال المحلّلان اليساريان جون سارغيس وتاكيس فوتوبولوس، إن ظاهرة سيطرة الطبقة المالى ة - المصرفية حوّلت الرأسمالية من "نظام" اقتصادي يستند إلى قواعد تنظيمية واضحة، إلى "فوضى" كازينو القمار الذي يقوم على مبدإ "المخاطرة الكبيرة لتحقيق الأرباح الكبيرة".

ومرة أخرى، هذا ليس تطوّراً جديداً، لكنه مع ذلك يتضمّن عاملا جدّةً في غاية الأهمية: "الكازينو" الآن لم يعُد قصراً على المراكز الرأسمالية الكبرى، بل هو أصبح "كوكبياً"، أي يَطال الكرة الأرضية كلها، وأزمته الراهنة تنذر بركود، وربما كساد عالميين كبيرين هذه المرّة.

"الجهاد في مواجهة ماكوورلد"

في كتابه الشهير "الجهاد في مواجهة ماكوورلد"، الذي أحدث ضجّة كبرى في أمريكا، يرسم بنجامين باربر خطوط هذه الأزمة على النحو الآتي:

الأصولية الرأسمالية (التي يسميها هو "ماكوورلد" تيمناً بإمبراطورية المأكولات السريعة)، التي انطلقت بعد نهاية الحرب الباردة، لا تختلف بشيء عن الأصوليات الدينية من حيث تطرّفها ورفضها للآخر.

هذه الأصولية بدأت تنقلب الآن على الديمقراطية بعد قرون من الهُدنة معها. لماذا؟ لأن الرأسمالية المتعولمة لم تعُد في حاجة إلى الدولة – الأمة التي أدت دور الأم الحاضنة للديمقراطية، وبالتالى ، باتت هذه الأخيرة قيداً على الأولى، لا جِسراً أو معبراً لها.

والأصولية الرأسمالية ، وبسبب سيطرتها الكاسحة على تمويل الإعلام والعمل السياسي، تهدّد الآن بإطاحة أثمن إنجازات البشرية في التاريخ: الديمقراطية نفسها.

وينسج الباحث الاقتصادي الأمريكي راستون سول جون، في دراسة شيّقة بعنوان "الديمقراطية والعولمة" على منوال باربر فيقول، إن أخطر ما شهده العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هو نجاح الإعلام الأمريكي الذي تُسيطر عليها الشركات، بتصوير الاقتصاد على أنه قائد المجتمعات، كل المجتمعات، وهذا كان، برأيه، تمهيداً لانقلابات كُبرى في بنية النظام الرأسمالى .

فبعدها سادت الاحتكارات وانعدم التنافس وسيطرت الاوليغارشيات المالية، بعد إن استغلت الشركات الكبرى شعار الاقتصاد كقائد للقيام بأضخم مركزة لرأس المال في التاريخ البشري عبر عمليات الدمج والضم والابتلاع.

وفي الوقت نفسه، كان أرباب النظام الرأسمالى يتوقّفون على أنهم "رأسمالى ين حقيقيين"، فهم يتشكلون الآن من التكنوقراطيين والبيروقراطيين والمدراء والموظفين، وهؤلاء جميعاً لا يملكون أية أسهم ولا يقدمون على أية مخاطر. الأسهم الوحيدة التي يملكون، هي تلك التي يحصلون عليها مجّاناً من الشركات أو عبر استعارة المال من هذه الشركات من دون فوائد.

كل هذه الفئات لا تُعتبر رأسمالية حقيقية، بل هي بيروقراطية كسولة وكبيرة ومُكلفة، وهي أقرب ما تكون إلى دراكولا مصّاص الدماء، إذ هي تشتري الشركات الرأسمالية الحقيقية التي لها مالكين حقيقيين، الذين لديهم أسهم ويقومون بمخاطر مالية، وبعدها تبدأ هذه الفئات بمصّ دماء هذه الشركات.

وفي خِضم هذه العملية، تتوقّف الاقتصادات عن التطور وتنهار الاقتصادات المختلطة، لأن الشركات العملاقة تشتري شركاتها في وقت مبكّر، وهذه العملية، إضافة إلى فساد طبقة المدراء – البيروقراطيين، هما الآن سبب كلاً من الأزمة الرأسمالية والأزمة الديمقراطية راهناً.

الأرقام تدعم تماما مخاوف بنجامين باربر وشكاوى راستون سول جون: فهناك الآن خمس شركات عملاقة تُسيطر على ٥٠٪ من الأسواق العالمية في مجالات صناعات الفضاء والمكونات الإلكترونية والسيارات والطائرات المدنية والفولاذ والالكترونيات.

وهناك خمس شركات أخرى، تسيطر على ٧٠٪ من السلع الاستهلاكية ذات الديمومة. وثمة خمس شركات غيرها تهيمن على ٤٠٪ من النفط والعقول الإلكترونية الخاصة والإعلام، و٥١٪ من أكبر الاقتصادات في العالم الى وم، هي شركات لا دُول.

مبيعات ٢٠٠ شركة، تمثّل ٢٨،٣٪ من الإنتاج الخام العالمي.

كل هذه الأرقام تعني ببساطة، أن السوق العالمي الموحّد ومعه القرية العالمية وحتى مفهوم الحضارة العالمية الواحدة، سيكون عمّا قريب "مِلكية خاصة" لحفنة من البشر قد لا يتجاوز عددهم عدد مجالس الإدارة في واحدة من الشركات الخمس المذكورة أعلاه.

إلى أين؟

هل تعني كل هذه المعطيات أن الرأسمالية باتت في خطر؟ كلا أو في الأقل ليس بعدُ. صحيح أن ثمة أصوات تتعالى الآن في فنزويلا وبوليفيا وباقي أمريكا اللاتينية، تدعو إلى استبدال الرأسمالية بالاشتراكية، لكن هذه القوى لا تشكّل لا بديلاً ولا نداً للرأسمالية، كما كان الأمر مع الاتحاد السوفييتي. التحدّي الحقيقي لها يأتي من قلبها، أي من أوروبا التي ترفض قطاعات واسعة فيها الرأسمالية في طبعتها الأنغلو - ساكسونية المتطرفة.

الدليل؟ أنه الاستطلاع الذي أجرته مؤخراً "فاينانشال تايمز" ومؤسسة هاريس في أوروبا، والذي خرج بالخلاصات الرئيسية الآتية:

١- ثلثا الفرنسيين قالوا إن الاقتصاد الأوروبي الموحّد لن يستطيع الدخول في منافسة فعّالة مع الاقتصادات الصّاعدة في آسيا، مثل الصين والهند. النسبة المؤيدة لهذا الرأي، كانت مرتفعة في الدول الأوروبية الرئيسة الأخرى: ٥٦٪ في إيطالى ا و٤٥٪ في ألمانيا و٤١٪ في بريطانيا.

٢- ٨٧٪ من الألمان و٧٣٪ من الفرنسيين و٥٨٪ من الإسبان و٤٦٪ من الإسبان والإنجليز، يرفضون تقليد الرأسمالية الأمريكية، لأنها "عنيفة ومتوحشة" ولا تأخذ بنظر الاعتبار الضمانات الاجتماعية للمواطنين.

٣- غالبية المواطنين الأوروبيين يعتقدون أن الشركات الدولية متعدّدة الجنسيات، أكثر قوة من الحكومات الأوروبية، وأنه يتعَيّن على هذه الأخيرة أن تعمل على مُقاومة هذه الحيتان الاقتصادية الضّخمة، لضمان حقوق العمال والموظفين والطّبقة الوسطى.

محصلات مهمة؟

أجل. حتماً. فليس هيّناً أن يرفض الأوروبيون قواعد العمل الرأسمالية الأمريكية، على الرغم من أنها تقدم الآن على أنها المفتاح الوحيد لفتح أبواب العولمة التي من دونها لا نُمو ولا توَسّع اقتصاديين. مواطنو القارّة القديمة يريدون الحفاظ على مكتسباتهم الاجتماعية، التي ضحّى بأرواحهم من أجلها عشرات الملايين من أجدادهم عبر الثورات والانتفاضات التي حدثت على مدى السنوات الأربعمائة الماضية. وإذا ما كان ثمن هذه المحافظة، التأخّر عن اللّحاق بركب العولمة، فليكُن.

وأخيراً، مطالبة هؤلاء المواطنين لحكوماتهم بالتصدّي لجَبروت الشركات متعدّدة الجنسيات، والتي هي أساس الرأسمالية العالمية في حلتها المتعولمة، ربما يكون مؤشراً على أنهم سيكونون على استعداد لدعم أو حتى قيادة أية ثورة اجتماعية عالمية جديدة قد تنشب قريباً أو بعد حين ضدّ ما يسمّونه هم "الرأسمالية المتوحشة". أوروبا إذن، تتمخّض. وعلى الرغم من أن هذا المخاض يبدو سلبياً، إلا أنه قد يسفر في النهاية عن محصّلات إيجابية، إذا ما برز من بين الصفوف الأوروبية فلاسفة جُدد ومُنَظرون إستراتيجيون ومؤرخون مُبدعون، يعملون على إعادة صياغة دور أوروبا في التاريخ، بعيداً عن إملاءات النخبة البيروقراطية الحاكمة في بروكسل (والتي تخدم في الدرجة الأولى مصالح الشركات متعدّدة الجنسيات والمصارف العالمية)، وقريباً من متطلبات عولمة إنسانية جديدة تستند إلى نظام عالمي جديد مغاير. قد لا يبدو هذا الانقلاب وارداً في هذه المرحلة، لكن يجب أن لا ننسى هنا أن أوروبا اشتهرت على مدار التاريخ بعُنفها الشديد وثوراتها وحروبها الأشد، وهذا ما يجعل المفاجآت الانقلابية واردة في كل حين، خاصة لدى مواطني فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

ومن يدري؟ ربما يكون استطلاع فاينانشال تايمز هاريس الخطير، أولى إرهاصات هذا النوع من المفاجآت، التي قد لا تبقى طويلاً مفاجآت، إذا ما ثبت للجميع أن الأزمة المالية الأمريكية - العالمية الجديدة ليست مجرّد سحابة صيف عابِرة، كما يعتقد الرئيس بوش.

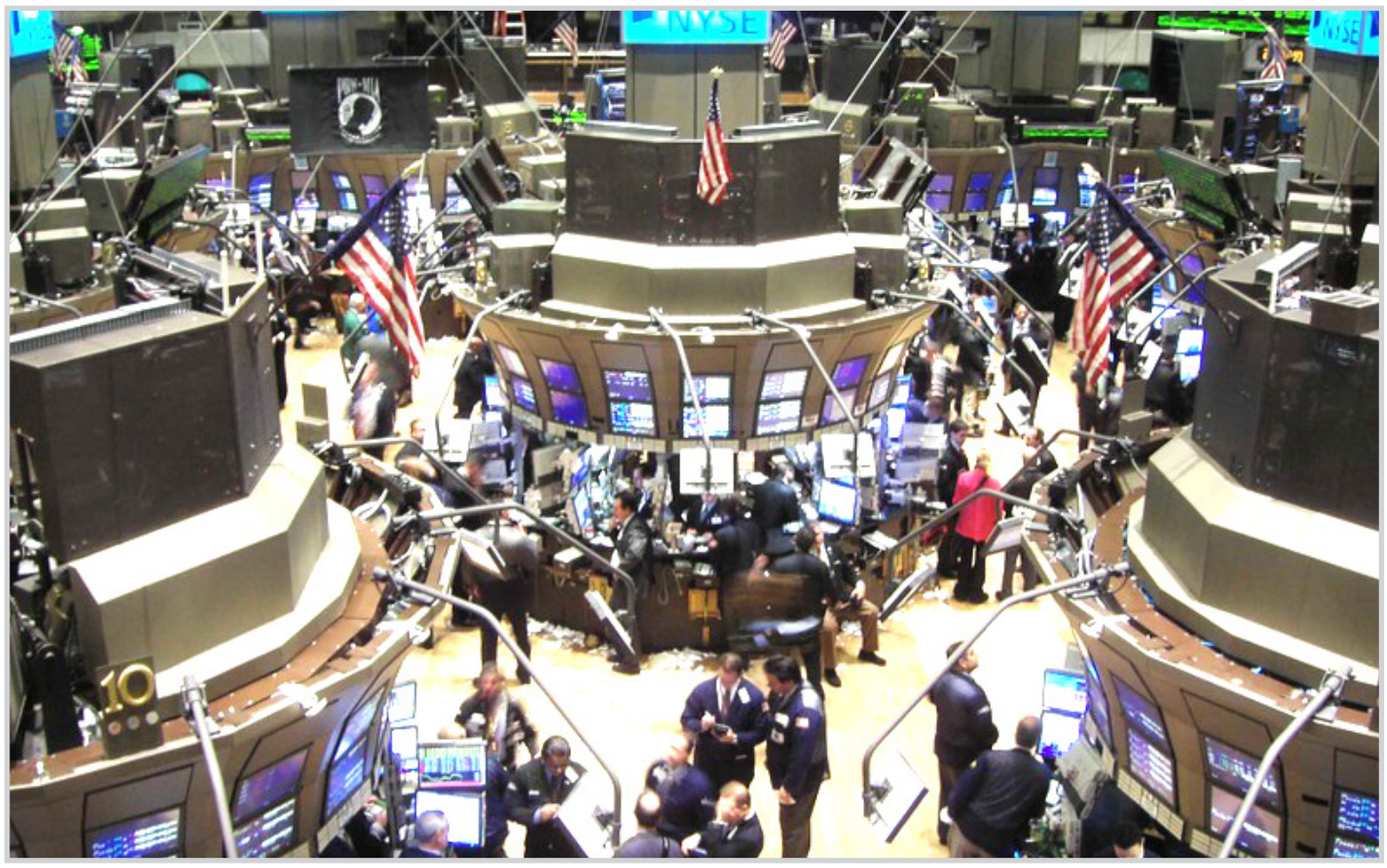

الوطن

مطلوب خطة بناء.. لا خطة إنقاذ

توماس فريدمان

ثمّة الكثير من الأمور تجعلني أبكي بسبب الأزمة الاقتصاديّة الحالى ة. لكن ما من أمر يحزنني أكثر من هذه اللمحة التاريخية الوجيزة عن الاقتصاد الأميركي: في القرن التاسع عشر، شهدت أميركا طفرةً في مجال السكك الحديديّة وفقاعة اقتصادية أدى انفجارها إلى انقضاء عهد الازدهار في هذا القطاع. وخلال هذه المرحلة، جنى بعض الناس المال، غير أن الخسائر فاقت ما تمّ تحقيقه من أرباح. لكن حتى عندما انفجرت الفقاعة، كانت أميركا تتمتع ببنى تحتيّة من حيث السكك الحديديّة ساعدت على تسهيل السفر والشحن عبر القارة الأميركيّة وتخفيض تكالى فهما بصورة ملحوظة.

كذلك، عرفت أواخر القرن العشرين طفرةً في مجال الإنترنت وفقاعة اقتصادية أدى انفجارها إلى انقضاء عهد الازدهار في هذا القطاع. وخلال هذه المرحلة، جنى بعض الناس المال، غير أن الخسائر تخطّت هنا أيضاً ما تمّ تحقيقه من أرباح. لكنّ فقاعة «الدوت كوم» أوجدت نظاماً في مجال الإنترنت ساعد شركات كـ «مايكروسوفت» و«أي بي إم» و«غوغل» على قيادة ثورة تكنولوجيا المعلومات.

أما أوائل القرن الواحد والعشرين، فقد شهدت طفرةً في مجال الخدمات المالى ة وفقاعة اقتصاديّة أدى انفجارها في الأيام القليلة الماضية إلى انقضاء عهد الازدهار في هذا القطاع. وأخشى أن هذا الواقع سيخلّف وراءه في فلوريدا مجموعة من الوحدات السكنيّة غير المأهولة التي كان ينبغي عدم بنائها أساساً، وطائرات نفاثة خاصة مستعملة لن يتمكن الأثرياء من تحمّل تكالى فها بعد الى وم، ومشتقات مالية هالكة يعجز الناس عن فهم الية عملها.

والأسوأ من ذلك، هو أننا اقترضنا المال من الصين لتمويل هذه الفقاعة، وبات علينا اليوم تسديد هذه المبالغ مع معدّل فوائد، علماً أنه لم يعد لديها أي فائدة للبلاد.

لكن ذلك ليس الهدف من هذه المقالة. فالفكرة التي أسعى إلى إيصالها هي أننا لسنا بحاجة إلى خطّة إنقاذ، بل إلى خطّة بناء. على نا معاودة العمل والتعويل على الهندسة الحقيقيّة، لا الاكتفاء بالهندسة المالية. علينا العودة إلى عالم يستطيع فيه الناس تحقيق «الحلم الأميركي»- أي امتلاك منزل مع حديقة جميلة- بفضل جهودهم، لا لأنهم حصلوا على «قرض كاذب» من مصرف غير خاضع لتنظيم كافٍ، اعتقدوا أنهم لن يضطروا بموجبه إلى امتلاك المال وإلى تسديد أي قسط على مدى سنتين. الحلم الأميركي هو حلم يطمح الناس إلى تحقيقه، لا حلم يُقدّم لهم على طبق من فضة.

عندما أحتاج إلى تذكّر الأسس الحقيقيّة للحلم الأميركي، أتكلّم مع بعض أصدقائي الأميركيين من أصل هندي الذين هاجروا بلدهم وأتوا إلى الولايات المتحدة لإنشاء شركات جديدة، ومن بينهم ك. ر. سريدار، مؤسس شركة «بلوم إينيرجي». أرسل لي هذا الأخير كلاماً مشجعاً عبر البريد الإلكتروني في منتصف الأزمة المالى ة الحالية، كان عبارة عن مذكرة تتطرق إلى الفرق ما بين الصمود والازدهار.

وقال سريدار: يمكن تشبيه اقتصادنا بسيارة، أضاف سريدار. والمؤسسات المالى ة هي بمثابة نظام النقل الذي يؤمن حركة دوران العجلات ويسمح للسيارة بالسير إلى الأمام. غير أن الإنتاج الحقيقي للسلع التي تولّد قيمة مطلقة ووظائف في السوق هو محرّك هذه السيارة. وتابع قائلاً «لا يسعني الامتناع عن التفكير بمدى استعدادنا لإصلاح نظام النقل، عن طريق ضخّ نحو تريليون دولار أميركي بأسبوعين. لكن في الوقت عينه، أحد لا يهتم بتغيير زيت هذا المحرّك الذي يتصدأ يوماً بعد يوم أو بإصلاحه، وهو أمر يتّسم بالدرجة نفسها من الإلحاح، أو تخصيص تريليون دولار لشراء محرّك جديد. تخيّلوا للحظة حجم الفائدة التي قد يعود بها استثمار بقيمة تريليون دولار على الاقتصاد، بما في ذلك «نظام النقل»، إذا التزمنا بتخصيص هذا المبلغ للوظائف والتكنولوجيات غير المضرّة بالبيئة».

وبالفعل، عندما ستنتهي خطّة الإنقاذ، ينبغي للرئيس المقبل (الرئيس الحالى ولى زمنه للأسف) ثورة في مجال تكنولوجيا الطاقة التي تتّسم بالدرجة نفسها من الإلحاح كخطّة الإنقاذ الحالى ة. وإلا، سنكون قد توصّلنا إلى مجرّد فرجة، لا إلى مستقبل. وتكمن الأهمية الكبرى لثورة تكنولوجيا الطاقة في مساهمتها في توسيع الاقتصاد برمّته، من الوظائف الخاصة ببناء مصانع لإنتاج الطاقة النظيفة إلى وظائف تصميم ألواح شمسيّة عالى ة التقنيّة. وقد تساعد هذه الخطوة على حلّ الكثير من المشاكل.

قال فان جونز، رئيس منظمة «غرين فور أول» وصاحب كتاب «الاقتصاد النظيف» الذي سيصدر قريباً إن الاقتصاد غير مضرّ بالبيئة يعتمد «على إبداع الأميركيين»، أكثر منه على الائتمانات التي نحصل على ها من الخارج. «آن الأوان لوقف عمليات الاقتراض والبدء بعمليّة البناء. فالموارد الأهم التي تتمتع بها أميركا لا تتمثل في النفط أو الرهون العقاريّة، بل في مواطنيها. فلنحثّ الأميركيين على معاودة العمل وتجهيز المصانع بمعدات تمنعها من تلويث البيئة وإعادة القوة والطاقة إلى أميركا... لا يمكن بناء الاقتصاد الوطني على بطاقات الائتمان. بل يمكن بناؤه على الألواح الشمسيّة والتربينات الهوائيّة والوقود الحيوي «الذكي» وعلى برنامج مكثّف لحماية كلّ مبنى ومنزل في أميركا من الكوارث الطبيعيّة».

أفاد فريق الرئيس بوش بأن نجاح خطّة الإنقاذ سيخوّل الحكومة جني المال. هذا خبر جيّد، فلنعلّق آمالنا على ذلك ولنلتزم من الآن باستثمار أي أرباح ستنتج عن خطّة الإنقاذ في البنى التحتيّة كشبكات النقل الذكيّة أو نظم النقل المشترك، لإطلاق الثورة الخضراء. لنكرّس خطّة الإنقاذ للبيئة، كما قاله جونز، ولنحرص على ألا يبقى الحلم الأميركي مجرّد حلم.

الأهالي
صحيفة العراق الليبرالية الاولى
ستتحقق الديمقراطية في العراق عندما يسعى الاهالي اليها

رحيل مفكر جسور

حسين عبدالرازق

الكتابة عن رحيل مفكر واستاذ جامعي وعالم وخبير دولي في الادارة والتخطيط، وقبل هذا كله مناضل يساري اشتراكي انحاز مبكراً الى فقراء هذا الوطن ومنتجيه، وقدم نموذجاً نادراً للتكامل بين الفكر والممارسة والحرص على الاستقامة والقيم الاخلاقية، مثل الراحل الكبير د. ابراهيم سعدالدين، أمر بالغ الصعوبة، خاصة لمن ارتبط به عاطفيا وانسانيا مثلي.

عرفت ابراهيم سعد الدين عن قرب عام ١٩٦٥ عندما طلب مني د. ابراهيم صقر ان أعمل معه في المعهد العالى للدراسات الاشتراكية، الذي انشأه جمال عبدالناصر لتدريب كوادر الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي وعهد الى ابراهيم سعد الدين بإدارته، واختار د. ابراهيم مجموعة من المعاونين أذكر منهم إضافة للدكتور صقر د. نجيب اسكندر ود. محمد الخفيف وامين عزالدين ود. محمد أنيس ود. فوزي منصور واختارني د. ابراهيم صقر ومعي على الدين هلال لمساعدته، وكنا نقوم بتدريس تجارب التحول الاشتراكي في العالم الثالث. لم تستمر التجربة إلا سنوات قليلة توقفت خلالها علاقتي بالدكتور ابراهيم سعد الدين، وكانت كافية لاكتشاف الانسان في شخصيته الغنية. واذكر واقعتين لهما دلالات مهمة. الاولى عندما قام أحد الاجهزة الامنية بالقاء القبض على لطفي الخولي وامين عزالدين ونقلهما الى معتقل القلعة. وكان في طريقه للقبض على د. ابراهيم سعدالدين والخفيف وأنيس، بتهمة تآمرهم مع حركة القوميين العرب ضد نظام الحكم في مصر، عندما تدخل محمد حسنين هيكل لدى جمال عبدالناصر ونجح في وقف الاعتقال واستبداله بتحديد الاقامة كل في منزله. وتبين فيما بعد زيف الاتهام وان الامر كان جزءاً من الصراع داخل السلطة بين عبدالحكيم عامر وعلي صبري الذي كان امينا عاما للاتحاد الاشتراكي ويتبعه المعهد الاشتراكي. عاد ابراهيم سعد الدين الى المعهد وواصل دوره الرائد في تدريب كوادر الاتحاد الاشتراكي وتثقيفهم اشتراكيا وسياسيا وباساليب العمل التنظيمي والجماهيري، متجاوزا كل الأذي الذي أصابه.

الواقعة الثانية عندما جرى تحقيق معي في الاتحاد الاشتراكي بتهمة الهجوم على القيادات السياسية والعسكرية بعد هزيمة ١٩٦٧ في محاضرة ألقيتها بالاتحاد الاشتراكي بالدقي، وتوقفت بعدها عن الذهاب للمعهد الاشتراكي، وفوجئت بالدكتور إبراهيم سعد الدين يمر على منزلي بسيارة المعهد ويصر على اصطحابي للمعهد ومواصلة مهامي فيه مادام لم يصدر قرار بغير ذلك. واستمررت في العمل الى أن صدر قرار للجنة التنفيذية العليا بفصلي من الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي. ولم تنقطع العلاقة بيننا بل توثقت وقامت صداقة عائلية بين اسرتينا. وتواصلت مشاركتنا بصور مختلفة في العمل العام.

في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ ومع الانتفاضة الطلابية في جامعة القاهرة القي القبض على حسام ابراهيم سعد الدين وكان طالبا في كلية الطب وأحد قادة الانتفاضة، وبعدها القى القبض على ونقلت الى القلعة ثم سجن الاستئناف حيث حسام وباقي الطلاب المقبوض عليهم .. بعد الافراج عنا وفي جلسة بمنزله تعلمت منه درسا مهما كان حسام يحكي عن عدم موافقته على قرار اتخذه الطلاب اثناء اعتصامهم في قاعة الاحتفالات في الجامعة، ولكنه آثر الصمت حتى لا يتصادم مع الاتجاه العام. وعلق د. ابراهيم قائلا أن الشجاعة ليست فقط في مواجهة الخصم بل لعلها احوج في مواجهة الرفاق والاصدقاء والنفس، حتى ولو لم يكن هناك قبول للرأي الذي تطرحه.

وعندما وقع انقلاب القصر الذي قاده السادات في ١٣ مايو ١٩٧١ والقي القبض على د. ابراهيم سعدالدين مع عدد من قيادات الدولة والعمل السياسي في مصر، قدم ابراهيم سعدالدين للمحاكمة ضمن قضية ١٥ ايار أو ما عرف باسم مراكز القوي امام محكمة سياسية برئاسة حافظ بدوي وحكم على ه بسنة مع ايقاف التنفيذ. واضطر للسفر للعمل في الكويت حيث قدم صورة مشرفة لمصر وانشأ معهدا للتخطيط هناك.

ومع قيام حزب التجمع عام ١٩٧٦ كان د. ابراهيم ود. عبدالعظيم أنيس وأحمد بهاء الدين ومصطفي نبيل وعدد كبير من مثقفي مصر ومبدعيها هناك. وكونوا في الكويت مجموعة لدعم التجمع ومساندته فكريا وماديا. وبعودته احتل بالضرورة موقعا قياديا في حزب التجمع فرفاقه وتلاميذه كانوا في موقع القيادة مركزيا وفي المحافظات وأدى ادورا مهمة في كل المراحل التي مر بها الحزب وفي صياغة مشروع برنامجه العام، وفي الدفاع عن الخيار الاشتراكي والديمقراطية وترسيخ قيم الاستقامة، والحرص على وحدة الحزب مع احترام الاجتهادات المختلفة.

ولاشك أن تلاميذ د. ابراهيم سعدالدين سيحرصون على مواصلة الطريق والتمسك بهذه القيم والمواقف وفاء لها وله.

الدستور

مع الحياة والناس: حراك صناعي!

خيري منصور

يحدث احيانا ان يضطر مخرجو السينما الى تحريك مراوح عملاقة اذا كان الهواء خاملا لايهام المشاهد بان الجو عاصف ، وثمة خدع بصرية وسمعية كثيرة لا يدركها الا من يرون ابعد من انوفهم ومن الكواليس كلها.. وما يتحرك الان في عالمنا العربي بدءا من ستائر النوافذ حتى الاخبار ليس ذاتيا على الاطلاق ، فلولا الانتخابات الامريكية وما يعج به المسرح السياسي في اسرائيل من صراعات بعد اقصاء اولمرت وما يدور من سجال ساخن بشأن ايران النووية والعمليات الارهابية التي تنفجر في ضواحي العواصم واحيانا في قلبها لكان المشهد العربي اشبه بالموت السريري ، حيث يصبح الالم مطلبا ، والبحث عن الحمى تحت الابط بشارة عافية.

انه عالم يتنفس وتمارس اعضاؤه وظائفها بالحد الادنى تحت الاجهزة ، حيث لم يتبق غير الرجاء ، وتداول الحكايات الخيالى ة الملفقة عن معجزات طرأت على هذا الميت او ذاك ، فاعادته الى الحياة.. هي حالة استنقاع لا تنفع معها هذه المحاولات الصناعية ، لدينا مطر غزير لكنه يتساقط في غربال.

وعواصف عاتية لكنها ما ان تصل الى الابواب حتى تهدأ.. وللبحث الجدي عن اسباب هذا الخمول المتعدد الابعاد لا بد من تجرى ب مفاتيح اخرى ، منها ان لم يكن في مقدمتها المفتاح السايكولوجي لان حصيلة كل ما فعله بنا التاريخ وما ادت الى ه الجغرافيا بديكتاتوريتها العتيدة هو هذا التكوين النفسي ، الذي جعل الفرد اشبه بالاسفنجة السلبية التي تمتص كل ما يلامسها.

والفارق بين حراك ذاتي واخر صناعي هو ان الحراك الذاتي يلبي مطالب ومساءلات وهواجس ، تراكمت بمرور الوقت ، والحراك العضوي يشترط ان يكون الناس شركاء في صياغة مصائرهم وليسوا مجرد مُتفرجين عليها ، ومن قالوا ذات خيانة ان الزوج آخر من يعلم تناسوا ان هناك خيانات أعظم يكون فيها الناس جميعا هم آخر من يعلمون، كم يصعب على نا ان نرى أنفسنا مجرد برادة حديد لا حول ولا قوة لها امام هذا المغناطيس الدولي ذي المجال الطاغي ، فهناك من يفعل طوال الوقت ، مقابل من ينفعل ، واحيانا تصبح المعادلة مقلوبة تماما ، وعرجاء ، اذ يتلاشى حتى الانفعال ، ويسلم الناس أمرهم لمن ينوب عنهم في التفكير والاحساس والحلم.. ولا يترك لهم الا الحق في الألم والموت شرط ان يتحولوا الى ضحية خرساء محرومة حتى من الأنين والاستغاثة.

لقد دفعت حكومات ونظم ثمن هذا الخمول الذي تحول الى عداء سري وشماتة لدى الناس بسقوط دولهم ولا ندري كم عاصمة ستسقط قبل أن تبلغ الدول العربية رشدها التاريخي والمدني وتدرك انها اشبه بقبيلة بني عبس التي لم تظفر بقوة ابنها العبد الا عندما أعتقته واعترفت بنسبه،،